الأمم المتحدة

A/71/328

الجمعية العامة

Distr.: General
12 August 2016
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة الحادية والسبعون
البند ٣٤ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الردود الواردة من الدول الأعضاء على المذكرة الشفوية الموجهة إليها من الأمين العام، المؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٦، بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ١٦/٧٠ المعنون ''القدس'' و ١٧/٧٠ المعنون ''الجولان السوري''.

* A/71/150.

080916 060916 16-14046 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء ٣

دولة فلسطين ٣

البرازيل ١٠

كوبا ١٢

المكسيك ١٤

المغرب ١٥

فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) ٢١

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملا بقراري الجمعية العامة ٧٠/١٦ و ٧٠/١٧. ففي القرار ٧٠/١٦، أكدت الجمعية ضرورة أن تُرَاعى في أي حل شامل وعادل ودائم لقضية مدينة القدس الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أي حل من هذا القبيل أحكاما تنطوي على ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والضمير لسكان المدينة، وتتيح للجميع على اختلاف أديانهم وجنسياتهم الوصول دوما بحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة. وفي القرار ٧٠/١٧، الذي يتعلق بسياسات إسرائيل في الأرض السورية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، طالبت الجمعية العامة مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كل الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢ - وفي ٢ أيار/مايو، وبغية الاضطلاع بمسؤوليتي عن تقديم التقارير بموجب القرارين ٧٠/١٦ و ٧٠/١٧، قمت بإرسال مذكرات شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل والممثلين الدائمين لجميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة أطلب فيها منهم إبلاغي بأي خطوات اتخذتها حكوماتهم أو تعتزم اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرارين المذكورين. وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، كانت قد وردت ستة ردود من دولة فلسطين، والبرازيل، وكوبا، والمكسيك، والمغرب، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). وترد هذه الردود في الفرع الثاني من هذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

يمثل القرار ٧٠/١٦، المعنون ”القدس“ إسهاما هاما للجمعية العامة في حل هذه المسألة الجوهرية من مسائل قضية فلسطين بطريقة عادلة، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء، ومع الاحترام الواجب للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ولا يزال القرار المذكور أعلاه يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول، إذ اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ٦٤، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بأغلبية ١٥٣ صوتا مقابل ٧ أصوات فقط، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت.

وأكد القرار ١٦/٧٠ مجددا الموقف الدولي الراسخ والمبدئي بشأن مدينة القدس. وعاما بعد عام، تؤكد الجمعية العامة من جديد أن المجتمع الدولي يهتم اهتماما مشروعا بقضية مدينة القدس وحماية البعد الروحي والديني والثقافي الفريد للمدينة، على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة المتخذة بشأن هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، تكرر الجمعية عاما بعد عام تأكيد ”ما قررته من أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليس لها أي شرعية على الإطلاق“، وتطلب إلى إسرائيل ”أن توقف فورا جميع هذه التدابير غير القانونية المتخذة من جانب واحد“.

وتعتبر جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي غيرت أو التي استهدفت تغيير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها، وعلى وجه الخصوص ما يسمى ”القانون الأساسي“ المتعلق بالقدس، تدابير وإجراءات باطلة. ويشمل ذلك جميع التدابير الرامية إلى إحداث تغيير متعمد في التركيبة السكانية للمدينة وطابعها ومخططها الجغرافي، بما في ذلك، على سبيل المثال، قيام السلطة القائمة بالاحتلال بالنقل غير القانوني للمستوطنين الإسرائيليين إلى المدينة بصورة متواصلة ومنهجية؛ ومصادرة الممتلكات الفلسطينية، لا سيما من أجل بناء وتوسيع المستوطنات والجدار داخل المدينة وحولها؛ وتشريد السكان الفلسطينيين قسرا من خلال هدم بيوتهم وطرد المقيمين منهم في المدينة، لا سيما الأسر البدوية التي يعيش آلاف منها تحت التهديد المستمر للسلطة القائمة بالاحتلال بنقلهم قسرا؛ وإسقاط حقوق الإقامة للفلسطينيين في المدينة؛ وتدابير أخرى مثل عمليات الحفر في المدينة، ولا سيما في الأماكن المقدسة وحولها، وفرض نقاط تفتيش عسكرية على كامل محيط القدس الشرقية المحتلة، مما يؤدي إلى عزلها عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتشير الجمعية العامة إلى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس، بما فيها القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي قرر فيها المجلس، في جملة أمور، ألا يعترف بما يسمى ”القانون الأساسي“ المتعلق بالقدس ودعا إلى إلغائه فورا مع جميع التدابير الأخرى الرامية إلى تغيير طابع المدينة ومركزها. ويؤيد المجتمع الدولي حتى هذا اليوم عدم الاعتراف المذكور بما يسمى ”القانون الأساسي“ المتعلق بالقدس رفضا لجميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف الضم غير القانوني بحكم الواقع للقدس الشرقية، التي لا تزال تتمتع بمركز الأرض المحتلة والتي تنطبق عليها تماما اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب. وعلاوة على ذلك، يشكل المركز المذكور وانطباق اتفاقية جنيف، حكمين تعيد

الجمعية العامة ومجلس الأمن تأكيدهما كليهما بشكل متكرر، كما أن محكمة العدل الدولية أكدتهما بصورة لا لبس فيها.

ويعاد التأكيد بشكل متكرر في القرارات ذات الصلة على أن القدس الشرقية المحتلة تظل جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وعلاوة على ذلك، يحدد العديد من القرارات بوضوح أن مركز القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ لا تزال أراضي محتلة وأن السيادة على هذه الأراضي لم تصبح لإسرائيل بأي حال من الأحوال وأن مركز إسرائيل والتزاماتها هما مركز السلطة القائمة بالاحتلال والتزاماتها. وعلاوة على ذلك، يعاد التأكيد بصورة متكررة في هذا الصدد على المبدأ الدولي والقاعدة القانونية بشأن حظر اكتساب الأراضي بالقوة.

وبسبب انتهاكات إسرائيل المستمرة والصارخة والمنهجية للقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) وجميع القرارات الأخرى المتعلقة بالقدس، بما فيها القرار ١٦/٧٠، وأحكام القانون الدولي السارية، بما في ذلك القانون الإنساني، استمر تدهور الحالة على أرض الواقع في السنة الماضية، مما أدى إلى تفاقم التوترات المحتدمة أصلا وتعميق الاستياء والإحباط والمشقة في صفوف الشعب الفلسطيني. ومن ثم، اضطرت الجمعية العامة، على النحو المبين في ديباجة القرار، إلى الإعراب مرة أخرى عن قلقها البالغ إزاء جملة أمور، منها استمرار إسرائيل في القيام بأنشطة استيطانية غير قانونية، بما في ذلك تدابير ترمي إلى تنفيذ ما يسمى الخطة ”هاء - ١“، وتشييدها الجدار، وهدمها منازل الفلسطينيين، وفرضها القيود على دخول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية والإقامة فيها، وعزلها المدينة عن بقية فلسطين، وهي جميعها أنشطة تخلف أثرا شديد الضرر في حياة السكان المدنيين الفلسطينيين.

وأثارت أيضا الأعمال غير القانونية التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال، وكذلك المستوطنون والمتطرفون الإسرائيليون، في المدينة حساسيات دينية في الآونة الأخيرة وزعزعت استقرار الحالة على نحو خطير. وتصعّد قوات الاحتلال الإسرائيلية من استخدامها للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين المقيمين في المدينة، بما في ذلك ضد الأطفال والشباب، الذين كانوا أيضا من بين الآلاف ممن اعتقلتهم أو احتجزتهم السلطة القائمة بالاحتلال في الفترة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، كان الفلسطينيون في القدس من بين أكثر من ٢٠٠ من المدنيين الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال منذ تصعيد العنف الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ومن بين أكثر من ٠٠٠ ١٧ شخص أصيبوا في تلك الفترة على يد قوات الاحتلال ومن جراء ما يمارسه المستوطنون الإسرائيليون من أعمال عنف وإرهاب.

وبلغت حدة التوترات مستويات عالية للغاية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بسبب ذلك العنف ومن جراء الاستفزازات المتكررة والتحريض، بما في ذلك عمليات الاقتحام المتكررة التي يقوم بها المتطرفون اليهود وقوات الاحتلال الإسرائيلية في الحرم القدسي الشريف، الذي يضم المسجد الأقصى الشريف؛ وأعمال التخريب التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، بما في ذلك تدنيس المساجد والكنائس في المدينة وفي أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة؛ والخطاب الاستفزازي الذي يقدمه مسؤولو الحكومة الإسرائيلية والزعماء الدينيون والمتطرفون اليمينيون بشأن الحرم القدسي الشريف. ودفع هذا الأمر مجلس الأمن إلى إصدار بيان صحفي بشأن الحالة في القدس، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعرب فيه أعضاء المجلس، في جملة أمور، عن ''بالغ قلقهم إزاء التوترات المتصاعدة في القدس، لا سيما حول مجمع الحرم القدسي الشريف، بما في ذلك الاشتباكات الأخيرة في الموقع وحوله''؛ و ''دعوا إلى ممارسة ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال والتصريحات الاستفزازية، ودعم إبقاء الوضع التاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف دون تغيير – قولا وفعلا''؛ و ''دعوا إلى الاحترام التام للأحكام المنطقة في مدينة القدس من القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني''.

وأعقب ذلك، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، صدور بيان عن الأعضاء الرئيسيين في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، أعربوا فيه أيضا عن بالغ القلق إزاء ''أعمال العنف والتوترات المتصاعدة مؤخرا في محيط الأماكن المقدسة في القدس، ودعوا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال والتصريحات الاستفزازية، والحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة دون تغيير قولا وفعلا''. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء التأثير الخطير للسياسات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية بصفة خاصة، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، اضطرت اللجنة الرباعية إلى التعبير عن ''قلقها البالغ من أن الاتجاهات الراهنة على أرض الواقع، بما في ذلك استمرار أعمال العنف ضد الفلسطينيين والإسرائيليين، ومواصلة النشاط الاستيطاني، وارتفاع معدل عمليات هدم مباني الفلسطينيين، تمثل تهديدا خطيرا لقابلية تطبيق حل الدولتين''.

وسنّت الجمعية العامة أحكاما مماثلة في القرار ١٦/٧٠، الذي أعربت فيه عن بالغ قلقها ''إزاء التوترات وأعمال الاستفزاز والتحريض فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف''، وحثّت، في ضوء تلك التطورات السلبية، على ''ضبط النفس واحترام حرمة الأماكن المقدسة من قبل جميع الأطراف''. وعلاوة على ذلك، تدعو الجمعية في القرار بوضوح إلى ''احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة بمدينة

القدس، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف، على صعيد القول والفعل وتحث جميع الأطراف على العمل فورا وبروح من التعاون لنزع فتيل التوتر ووقف جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والعنف في الأماكن المقدسة بالمدينة".

وفي حين أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنتهك بشكل مستمر وصارخ قرارات الأمم المتحدة والأحكام المنطبقة من القانون الدولي، وفي حين أن مسؤولي الحكومة الإسرائيلية، بمن فيهم أعضاء حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، يواصلون الاستفزاز والتحريض فيما يتعلق بالقدس، ما فتئت الحكومة الفلسطينية تتصرف بروح من الجدية والمسؤولية وضبط النفس من أجل التصدي لهذه الحالة الحرجة والوفاء بالتزاماتها القانونية في هذا الصدد، بما يتواءم مع القرارات ذات الصلة والقانون الدولي. ويجري الاضطلاع بتلك الجهود بالرغم من العرقلة الإسرائيلية المتعمدة والصفيقة لوصول الحكومة الفلسطينية إلى المدينة وعرقلة الاحتلال للتنمية الفلسطينية في المدينة. وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضا أن نوجه الانتباه إلى أن العديد من المؤسسات الفلسطينية الرسمية في القدس، بما في ذلك بيت الشرق، لا يزال مغلقا بأمر من السلطة القائمة بالاحتلال.

ويدعو الرئيس محمود عباس ومسؤولون فلسطينيون آخرون بوضوح إلى احترام حرمة الأماكن المقدسة في القدس واحترام الوضع التاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف وإلى وضع حد لأعمال الاستفزاز والتحريض والعنف في هذا الموقع المقدس وإزاءه. ويتعاون الجانب الفلسطيني تعاونا تاما مع جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، بما في ذلك على وجه الخصوص مع المملكة الأردنية الهاشمية، في ضوء دورها التاريخي في صون وإدارة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة. ويثير الجانب الفلسطيني هذه المسألة على أعلى المستويات، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف كليهما، بما في ذلك، على سبيل المثال، في الاجتماعات الرسمية لمجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمنتديات الدولية الأخرى، مثل لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

وعلاوة على ذلك، يسعى الجانب الفلسطيني جاهدا بصورة متكررة إلى تعبئة المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، للتصرف بحزم فيما يتعلق باستمرار قيام إسرائيل بالأنشطة الاستيطانية غير القانونية، بجميع مظاهرها، في فلسطين المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها. ومنذ بداية عام ٢٠١٦، توجه القيادة الفلسطينية نداءات متكررة إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار بغرض إعادة التأكيد على موقفه الثابت والقوي المتمثل في إدانة الأنشطة الاستيطانية لإسرائيل والمطالبة بوقفها بالكامل، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، مع تأكيد أن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في هذا الصدد غير مشروعة وأن تلك الإجراءات

تدمّر قابلية تطبيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وتشكل بالتالي عقبة رئيسية أمام تحقيق حل سلمي وفقا للمعايير الثابتة المعتمدة دوليا.

وتبرز البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة أيضا هذه المسألة بصورة متكررة، وكذلك في سياق رسائل رسمية موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، حيث توجه انتباه المجتمع الدولي إلى مخاطر هذا الوضع الهش في القدس نتيجة للسياسات والممارسات غير القانونية لإسرائيل وأيضا بسبب تزايد تطرف واستفزازات المستوطنين والمتعصبين الدينيين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين وضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. وتحذر من العواقب البالغة الأثر في الأجلين القصير والطويل لأي أعمال تزيد من زعزعة الاستقرار، بما في ذلك في سياق ما يصيب المنطقة بأسرها من أزمات حادة ونزاعات وعدم استقرار في الوقت الحاضر. وتوجه فلسطين أيضا نداءات متكررة إلى المجتمع الدولي لتعبئة الجهود للمساعدة على تهدئة التوترات الحادة بين الجانبين، بغية تحقيق استقرار الحالة وتفادي المزيد من التطرف والتشدد واندلاع نزاع ديني خطير.

وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة عقدت لأول مرة في عام ١٩٩٧ من أجل التصدي تحديدا للاستعمار الاستيطاني لإسرائيل وغيره من التدابير غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة، ولا سيما في منطقة جبل أبو غنيم في ذلك الوقت، وهي تعقد بعد ذلك بصورة متكررة بسبب انتهاكات إسرائيل المتواصلة في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وتنعكس الجدية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المسألة بوضوح في قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، وهي أفضت أيضا إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١، واتخاذ قرارات أخرى ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٧٠ لعام ٢٠١٥.

وأكد مجلس الأمن أيضا جسامة هذه المسألة في العام الماضي، بما في ذلك في بيانه الصحفي بشأن القدس المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي تلا العديد من الإعلانات الأخرى ذات الصلة التي أصدرها بشأن القدس، بما في ذلك، على سبيل المثال، القرارات ٢٥١ (١٩٦٨) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) و ١٠٧٣ (١٩٩٦) و ١٣٢٢ (٢٠٠٠). وتتناول تلك القرارات، التي لا تزال سارية المفعول، التدابير والأعمال غير القانونية المتواصلة والمنهجية التي قامت بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في المدينة، على مدى عقود، بالإضافة إلى القرارات الأخرى التي اتخذها المجلس والجمعية

العامة بشأن المدينة منذ عام ١٩٤٨. وتتجلى روح الجدية والمسؤولية هذه أيضا في مضمون المناقشات التي أجريت بشأن هذه المسألة وطابعها الرسمي، بما في ذلك في مجلس الأمن، على النحو المبين في الجلسة الطارئة المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والمناقشة المفتوحة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أثناء رئاسة إسبانيا، التي رفعت مستوى النظر في المسألة إلى المستوى الوزاري.

وفي هذا الصدد، نؤكد على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، بما في ذلك مسألة مدينة القدس، إلى أن تُحلّ بصورة مرضية وعادلة من جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، نقر بأهمية القدس ليس للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي فحسب، بل أيضا للمؤمنين من أتباع الديانات التوحيدية الثلاث والمجتمع الدولي ككل. وهكذا فقد أكدت الجمعية العامة في القرار ١٦/٧٠، على غرار ما فعلت في قرارات سابقة، ”ضرورة أن تُرَاعى في أي حل شامل وعادل ودائم لقضية مدينة القدس الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أي حل من هذا القبيل أحكاما تنطوي على ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والضمير لسكان المدينة، وتتيح للجميع على اختلاف أديانهم وجنسياتهم الوصول دوما بحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة“.

ومن غير المقبول على الإطلاق والمستفز للغاية أن تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التصرف في ازدراء واستخفاف صارخين لهذا الإجماع الدولي الواضح والمبادئ القانونية الدولية المبينة أعلاه إذ تتعنت في احتلالها القدس وباقي الأرض الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ واستعمارها وتهويدها بطريقة غير مشروعة في تجاهل تام لأحكام القانون الدولي المنطبقة، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. ويجب محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإذا سمح لإسرائيل بارتكاب هذه الانتهاكات وجرائم الحرب، بما في ذلك النقل القسري للمدنيين الفلسطينيين، من دون عواقب، فإن هذا الإفلات من العقاب لن ينتهي ولن يؤدي إلا إلى المزيد من التجاسر عليه، مع تأثيره الفادح في الحالة الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية والأمنية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي آفاق تحقيق السلام والتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وقد آن الأوان منذ وقت طويل لتعبئة الإرادة السياسية والعمل السياسي على الصعيد الدولي للضغط على إسرائيل لإنهاء ما يقرب من نصف قرن من الاحتلال الأجنبي لفلسطين وإخضاع الشعب الفلسطيني واضطهاده بقسوة على يدها. ويجب بذل جهود جدية ومسؤولة وعاجلة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد

ومبادرة السلام العربية، من أجل ضمان انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛ وتحقيق حل الدولتين الذي يتمثل في إقامة دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة ومتصلة جغرافيا ولها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وفي هذا الصدد، ترحب دولة فلسطين بالجهود التي تبذلها فرنسا للجمع بين الدول المعنية والشركاء في المجتمع الدولي في إطار متعدد الأطراف لفريق دعم دولي للطرفين لحل هذا النزاع المأساوي الذي طال أمده. وتتعاون فلسطين مع الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية وتكرر دعوتها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام وكذلك إلى الالتزام بإجراء مفاوضات لحل جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي بصورة عادلة، بما في ذلك، على سبيل المثال، مسألة القدس، على أساس القرارات ذات الصلة والمعايير الدولية الراسخة في هذا الصدد. ومن المأمول أن تسفر تلك الجهود عن نتائج ملموسة في الأشهر المقبلة من أجل الحفاظ على إمكانات تحقيق السلام الفلسطيني-الإسرائيلي والنهوض به.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

في عام ٢٠١٠، اعترفت البرازيل بدولة فلسطين على أساس حدودها عام ١٩٦٧ وبالقدس الشرقية عاصمة لها. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، لا تعترف البرازيل بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، وترى أن ما يسمى ''القانون الأساسي'' بشأن القدس باطل وتعتبر أن القدس الشرقية تقع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتوجد سفارة البرازيل في إسرائيل في تل أبيب. وفي هذا الصدد، لا تشير جوازات السفر البرازيلية التي تصدر لأشخاص مولودين في القدس إلى إسرائيل باعتبارها بلد المولد.

ولا تعترف البرازيل بضم مرتفعات الجولان، وهي أرض سورية تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ في انتهاك لمبدأ عدم اكتساب الأراضي بالقوة، الذي يشكل أحد أسس النظام الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي الهيئات المتعددة الأطراف ذات الصلة، تعتمد البرازيل موقفا واضحا يذكّر بالتزامات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة. وتؤكد البرازيل مجددا عدم مشروعية الاحتلال بموجب القانون الدولي والتزامات إسرائيل المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في الجولان السوري المحتل.

وتدين البرازيل، على وجه الخصوص، توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، في انتهاك للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على السلطة القائمة بالاحتلال ترحيل أو نقل بعض سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها.

وتدين البرازيل أيضا ممارسة إسرائيل المتمثلة في احتجاز إيرادات الجمارك الفلسطينية انتقاما من المحاولات الفلسطينية الرامية إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي. ويشكل هذا انتهاكا لبروتوكول باريس المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ويمكن أيضا أن يعتبر شكلا من أشكال العقاب الجماعي، غير المشروع وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة.

وينص المرسوم التشريعي البرازيلي الذي أُقرَّ بموجبه اتفاق التجارة الحرة بين البرازيل وإسرائيل على أن تتفاوض الحكومة ”بشأن استثناء السلع التي تشير شهادة منشئها إلى أماكن تخضع للإدارة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ من السلع المشمولة بالاتفاق“، وهي أماكن لا تشمل الأرض الفلسطينية المحتلة فحسب إنما كذلك الجولان السوري المحتل. وهذه المسألة مدرجة حاليا على جدول أعمال اللجنة المشتركة المنشأة بموجب الاتفاق.

ولا يشجع دليل المصدرين البرازيليين إلى إسرائيل الذي نشرته وزارة الخارجية في البرازيل على القيام بالمعاملات المالية والاستثمارات، أو أي شكل آخر من أشكال الأنشطة التجارية المتصلة بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. وتشير الوثيقة إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي قضى بانسحاب إسرائيل من تلك الأراضي.

ولم يجدَّد اتفاق بين معهد الرياضيات والإحصاء التابع لجامعة ساو باولو ومؤسسة للتعليم العالي توجد في مستوطنة أرييل الإسرائيلية، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بسبب فهم أن وجود المؤسسة الإسرائيلية في حد ذاته نتج عن انتهاك للقانون الدولي.

ولا توصي سفارة البرازيل في تل أبيب بعقد اجتماعات رسمية بين السلطات البرازيلية والإسرائيلية في المؤسسات الإسرائيلية الموجودة في القدس الشرقية. ولا تشجع

السفارة أيضا أي زيارات رسمية للسلطات البرازيلية إلى الجولان السوري المحتل وترفض الدعوات التي توجهها حكومة إسرائيل لزيارة المنطقة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

تؤيد كوبا تأييدا تاما قرار الجمعية العامة ١٦/٧٠ المعنون ”القدس“، وتدعو جميع الدول إلى تنفيذه على وجه السرعة وبمنتهى الدقة.

ويتطلب التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الدائر في الشرق الأوسط الإعمال الفعلي لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في بناء دولته داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتُها القدس الشرقية.

ونحن نؤكد من جديد إدانتنا لاحتلال إسرائيل العسكري المستمر للأرض الفلسطينية؛ وسياساتها وممارساتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ وانتهاكاتها لحقوق الإنسان؛ وجرائم الحرب المنهجة التي ترتكبها وتتسبب في معاناة هائلة للشعب الفلسطيني.

ويجب على إسرائيل أن توقف فورا جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الأرض.

وتعتبر كوبا أن جميع التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابع القدس والأرض الفلسطينية المحتلة ككل، أو وضعهما القانوني والجغرافي والديمغرافي، باطلة ولاغية وليس لها أساس قانوني على الإطلاق.

وتعرب كوبا عن قلقها العميق إزاء الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الناجم عن المستوطنات الإسرائيلية والجدار وشبكة نقاط التفتيش، التي تقطِّع الأرض الفلسطينية إلى مناطق منفصلة، وتعزل القدس الشرقية عن بقية الأرض الفلسطينية وتشرد الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم.

وتقوض الحملة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية اتصال الأرض الفلسطينية المحتلة وسلامتها وحيويتها ووحدتها وتهدِّد احتمالات التوصل إلى حل سلمي قائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

ويقوض استمرار البناء غير القانوني للمستوطنات الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتحديا واضحا لقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ونحن نطالب بوقف بناءِ وتوسيع المستوطنات والجدار؛ ونقلِ مزيد من المستوطنين؛ وهدمِ المنازل؛ ومصادرةِ الأراضي؛ وعملياتِ الإخلاء؛ والحفرياتِ في مدينة القدس القديمة، بما في ذلك مواقعها الدينية والمناطق المحيطة بها؛ وتشريدِ السكان المدنيين الفلسطينيين؛ وفرضِ شروط تعسفية متعلقة بالإقامة وقيود على الحركة؛ وجميعِ التدابير الأخرى الرامية إلى إخلاء المدينة من سكانها الفلسطينيين وتحقيق ضم إسرائيل للقدس الشرقية بصورة غير قانونية.

وأعربت حركة بلدان عدم الانحياز عن قلقها إزاء الزيادة في أنشطة بناء المستوطنات الإسرائيلية، وعنف المستوطنين وإرهابهم، وعمليات الاستفزاز والتحريض فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، وتخريب المساجد والكنائس، وتحذر من أن هذه الأعمال الاستفزازية تؤجج التوترات والحساسيات الدينية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

ووجهت الحركة في مناسبات متكررة انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسائل الخطيرة التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وطلبت اتخاذ تدابير لوقف التحريض والاستفزاز الإسرائيليين، وضمان احترام قداسة المواقع الدينية وحقوق المصلين المسلمين والمسيحيين، بمن فيهم الفلسطينيون، ووصولهم إليها في المدينة.

وتؤكد كوبا من جديد تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني وتصميمها على مواصلة دعمه في كفاحه المشروع من أجل تحقيق العدالة والكرامة والسلام، والدفاع عن حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وممارسة سيادته في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وتؤيد كوبا تأييدا تاما قرار الجمعية العامة ١٧/٧٠ المعنون ”الجولان السوري“، وتدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تنفيذه على الفور وبمنتهى الدقة.

وقرار إسرائيل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني من وجهة نظر القانون الدولي، على نحو ما أكده مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١)، وينبغي لإسرائيل إلغاؤه.

وتؤكد كوبا من جديد أن جميع التدابير أو الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بهدف تغيير الوضع القانوني والطابع العمراني والتكوين الديمغرافي للجولان السوري المحتل أو هيكله المؤسسي، وكذلك التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تطبيق ولايتها وإدارتها عليه، لاغية وباطلة أيضا وليس لها أي أثر قانوني. وتشكل جميع هذه التدابير والإجراءات، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، انتهاكا صارخا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومنع إسرائيل من التمادي في انتهاكاتها المتكررة، التي تشمل نهب الموارد الطبيعية للجولان السوري المحتل، وهو ما يتعارض مع مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال على مواردها الطبيعية.

ويكرر بلدنا مرة أخرى طلبه بأن تمتثل إسرائيل فورا ودون شروط لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وبأن تطبَّق هذه الأحكام على حالة المعتقلين السوريين في الجولان السوري المحتل، الذين يتعرضون لممارسات وحشية في السجون التي أقامتها إسرائيل أثناء الاحتلال، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي.

ويجب أن تنسحب إسرائيل انسحابا تاما من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد.

ويشكل استمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري وضمها له بحكم الأمر الواقع عائقا أمام تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

تؤيد المكسيك حل الدولتين، بحيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وترى أن استمرار التدابير المتعلقة بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أفعال منافية للقانون الدولي تعرقل عملية السلام في الشرق الأوسط.

وما فتئت حكومة المكسيك ترفض بشدة استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري. ولذلك، وجهت نداءات إلى حكومة إسرائيل كي تلغي هذه التدابير، وتمتنع عن القيام بأعمال من قبيل عمليات الإخلاء وهدم منازل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وترى المكسيك أن هذه الإجراءات تتعارض مع القانون الدولي، ولا تساعد على تهيئة مناخ مناسب لعملية التفاوض بين الطرفين.

المغرب

[الأصل: بالإنكليزية]

تحتل مدينة القدس مكانة خاصة في قلوب المسلمين في جميع أنحاء العالم بسبب أهميتها بالنسبة لدينهم وتاريخهم الثقافي والسياسي.

وكان الهدف من إنشاء منظمة التعاون الإسلامي في عاصمة المملكة المغربية، الرباط، في عام ١٩٦٩، هو دعم القضية الفلسطينية والقدس الشريف بعدما قام متطرف إسرائيلي بإضرام النار في أجزاء من المسجد الأقصى. وبالمثل، لم يكن إنشاء لجنة القدس في عام ١٩٧٥ وإسناد رئاستها إلى ملك المغرب تفضُّلا أو سعيا إلى مجد، بل تكليفا عظيما ومسؤولية كبيرة أمام الله والتاريخ قِبل توليها ملك المغرب بإيمان وعزم لتحقيق الأفضل للقدس والمقدسيين.

وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت منظمة التعاون الإسلامي، في عام ١٩٩٥، بإرادة وتبصر، آلية مؤسسية تحت إشراف لجنة القدس، هي وكالة بيت مال القدس الشريف، لإنقاذ القدس الشرقية من طمس هويتها، باعتبارها رمزا للتعايش والسلام، ولمساعدة السكان الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية في المدينة المقدسة. كما كُلفت بمهمة دعم صمود الفلسطينيين في القدس، وتمكين شبكة الجمعيات بالمدينة من اكتساب القدرات وتلبية الاحتياجات اللازمة للعيش الكريم فيها، وبالتالي الإسهام في حماية المدينة والحفاظ على المسجد الأقصى، والأماكن المقدسة الأخرى، والموروث الثقافي والديني والأثري. وكُلفت أيضا بالمساعدة على التعريف بتاريخ المدينة وسماتها الخاصة ووضعها القانوني، كما هو محدد في القرارات الدولية.

ولذلك، سعى الملك الراحل الحسن الثاني، ثم الملك محمد السادس، ملك المغرب ورئيس لجنة القدس، إلى تعزيز التضامن الإسلامي دعما للقضية الفلسطينية العادلة ودفاعا عن القدس، الذي هو القضية الرئيسية لجميع المسلمين وجوهر النزاع العربي – الإسرائيلي.

وكان ذلك السعي دائما مبنيا على بارامترات ثابتة، هي حق المسلمين التاريخي والمتأصل وغير القابل للتصرف في القدس الشريف، وحق الفلسطينيين في هذه المدينة المقدسة باعتبارها عاصمة لدولتهم المستقلة، والقرارات الدولية ذات الصلة، ولا سيما تلك التي تنص على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد أدى ذلك إلى تكييف سُبل ووسائل العمل مع التطورات الجديدة والأولويات والاحتياجات المتغيرة للفلسطينيين، بمن فيهم سكان القدس.

وترأس الملك محمد السادس، ملك المغرب ورئيس لجنة القدس، دورتها العشرين التي عُقدت للمرة الأولى على مدى يومين، في ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، في مراكش. وشارك في أعمال الدورة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى جانب، وللمرة الأولى أيضا، ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

وإضافة إلى اجتماع لجنة الوصاية لوكالة بيت مال القدس الشريف واجتماع مجلس إدارة الوكالة، الذي يضم وزراء مالية الدول الأعضاء في لجنة القدس، شملت الدورة العشرين جلسة تفاعلية غير رسمية فيما بين أعضاء اللجنة والشخصيات الدولية المدعوة. وعلاوة على ذلك، نُظم معرض خاص بإنجازات لجنة القدس وجهازها التنفيذي، بيت مال القدس، دشنه الملكُ محمد السادس.

ووجه الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، رسالة قوية، خلال الجلستين الافتتاحية والختامية، ندد فيها بسياسة إسرائيل الاستيطانية والمحاولات المتكررة للسلطات الإسرائيلية تغيير وضع المدينة المقدسة وتهويدها. وأعلن أيضا عن خريطة طريق، قبلتها بالإجماع البلدان الإسلامية والأمم المتحدة والقوى الكبرى الراعية لعملية السلام، من أجل إعادة وضع العملية على المسار الصحيح من خلال التوصيات العملية الواردة في البيان الختامي الذي اعتمدته اللجنة.

وفيما يلي الجوانب البارزة للبيان الختامي للدورة العشرين للجنة القدس:

(أ) الإشادة بالنهج الذي اعتمده الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، للجمع بين العمل السياسي والمواقف السياسية والجهود الدبلوماسية الرامية إلى التأكيد على الحقوق المشروعة، من جهة، والعمل الميداني، من جهة أخرى، من خلال مشاريع ملموسة اضطلعت بها وكالة بيت مال القدس الشريف لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتكررة العاجلة للمقدسيين ودعم بقائهم في المدينة. وأكد البيان أيضا على أن وكالة بيت مال القدس الشريف هي الأداة المؤسساتية المثلى لمنظمة التعاون الإسلامي والذراع التنفيذي الذي تعتمد

عليه لجنة القدس في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها في متابعة تنفيذ قرارات المنظمة الخاصة بالحفاظ على القدس العربية الإسلامية وتراثها الحضاري؛

(ب) التأكيد على إسهام رئاسة لجنة القدس في المشاورات بشأن مستقبل القدس الشريف وعملية السلام؛

(ج) إدانة قاطعة لسياسة التهويد لسلطات الاحتلال في القدس، التي لن تؤدي إلا إلى تأجيج النزاع وتقويض حل الدولتين وتغذية التطرف؛

(د) التأكيد على بارامترات الحل العادل والشامل لقضية فلسطين والقدس الشريف، وهي مبادرة السلام العربية، التي اعتمدتها منظمة التعاون الإسلامي، والقرارات الدولية بشأن الوضع القانوني للقدس الشريف باعتباره جزءا من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٧٦ وعاصمة دولة فلسطين المستقلة؛

(هـ) تعزيز الوعي بالمسؤولية الجماعية الدولية تجاه القدس وحث المجتمع الدولي على تحمل مسؤوليته كاملة في حماية القدس، وموروثه الإنساني والحضاري العالمي، وطابعه التعليمي والديمغرافي والثقافي؛ والضغط على إسرائيل لوقف جميع الممارسات الاستعمارية التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة. وهذا ما يفسر سبب دعوة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والمنظمات الدولية الكبرى، للمرة الأولى في تاريخ لجنة القدس، إلى المشاركة في الدورة العشرين التي عقدت في مراكش؛

(و) وضع آليات عملية لمتابعة وتنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين، الذي عقد في كوناكري (٩-١١ كانون الأول/ديسمبر٢٠١٣) بشأن خطة عمل لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل القدس الشريف وفلسطين، بما في ذلك الاتصال بالقوى الكبرى، وبعض المنظمات الإقليمية والدولية من أجل تذكيرها برسالة منظمة التعاون الإسلامي وشرح محتواها وتوجيه انتباهها إلى ضرورة اعتماد تلك الرسالة التي تهدف إلى إنقاذ الشرق الأوسط وإحلال السلام في المنطقة وبقية العالم من خلال التوصل إلى حل عادل لمسألة القدس الشرقية وقضية فلسطين، بما في ذلك جميع المسائل المعلقة، بما يتفق مع القرارات الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

(ز) اعتماد برنامج عمل خماسي لوكالة بيت مال القدس الشريف (٢٠١٤-٢٠١٨) والنظر في إمكانية الانتقال من التبرعات إلى مساهمات إلزامية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ميزانية الوكالة؛ وكذلك الإشادة بمساهمة المغرب الذي يتحمل ٨٠ في المائة من ميزانية الوكالة.

ونتيجة للانتهاكات والاعتداءات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وبناء على تعليمات من الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس:

١ - أصدر المغرب بيانات تدين الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة في القدس والمسجد الأقصى وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة. ودعا أيضا المجتمع الدولي والقوى الكبرى إلى تحمل مسؤولياتها للضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها للصكوك والقرارات الدولية، مع التحذير من أن أشكال الظلم الممارسة يوميا على الفلسطينيين لن تؤدي إلا إلى اليأس والتطرف العنيف الذي يغذي الإرهاب؛

٢ - بذل كل من وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية ورؤساء البعثات المغربية إلى البلدان الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية جهودا لحث مسؤولي تلك البلدان والمنظمات على اتخاذ إجراءات لدعم الحقوق الفلسطينية والحفاظ على الوضع القانوني للقدس الشرقية على النحو المحدد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبناء على ما تقدم، دعا المغرب، رئيس لجنة القدس، إلى عقد الاجتماع الأول لفريق الاتصال الوزاري المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي والمكلف بتنفيذ خطة العمل الإسلامي للدفاع عن قضية فلسطين والقدس الشريف، واستضافه وترأسه في الرباط يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وشارك في الاجتماع وزراء خارجية وممثلو الدول الأخرى الأعضاء في فريق الاتصال: دولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية غينيا، وماليزيا، وجمهورية تركيا، وجمهورية أذربيجان، وكذلك الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

واعتمد اجتماع الرباط خطة عمل فريق الاتصال، التي تتضمن، في جملة أمور، توجيه رسائل الفريق إلى القوى الكبرى لحثها على الضغط على إسرائيل لوقف سياستها الرامية إلى تهويد القدس الشريف، الذي هو جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٧٦، وضمان استعادة الفلسطينيين لكامل حقوقهم غير القابلة للتصرف.

وتتضمن خطة العمل أيضا قائمة بالدول والمنظمات الدولية التي من المقرر أن يزورها أعضاء الوفد الوزاري، وهي: أعضاء مجلس الأمن الدائمون، والدول والمنظمات التي لها تأثير سياسي واقتصادي على إسرائيل (الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وألمانيا، والنرويج، وسويسرا، والجمهورية التشيكية، واليابان، وكندا، وأستراليا)، والدول التي شهدت تطورات إيجابية فيما يتعلق بالاعتراف بدولة فلسطين (السويد، والدانمرك، وأيسلندا، ولكسمبرغ، ومالطة، وأيرلندا).

ولضمان قيام فريق الاتصال الوزاري بعمل واسع النطاق، يغطي جميع المناطق الجغرافية للدول والمنظمات المستهدَفة، اتُّفق على تقسيم الفريق إلى ثلاثة وفود لتبليغ رسائل منظمة التعاون الإسلامي.

واتفِق على أن الدول الأعضاء ستكون ممثلة في الوفود الثلاثة على المستوى الوزاري.

وكُلفت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالاتصال بالدول والمنظمات المذكورة أعلاه لتحديد مواعيد الزيارة، وإخطار الدول الأعضاء في كل وفد بصورة مباشرة وعن طريق الممثلين الدائمين لتلك الدول الأعضاء لدى منظمة التعاون الإسلامي.

وقام الوزراء والأمين العام للمنظمة، باعتبارهم أعضاء في الوفود الثلاثة، بالاتصال بمسؤولي عدد من المنظمات والدول المستهدَفة في مناسبات مختلفة، ولا سيما أثناء زياراتهم واجتماعاتهم الثنائية، ولكن لم يتسن إجراء المشاورات المطلوبة مع بقية الدول والمنظمات، أساسا بسبب تضارب المواعيد المقررة. ومع ذلك، سيواصل الفريق مساعيه وجهوده الرامية إلى عرض موقف منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك آراء لجنة القدس وتوصياتها.

ونظرا للتصعيد الإسرائيلي، الذي اندلع في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وبناء على تعليمات الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، قام المغرب بتنظيم وترؤس اجتماع في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة، وهو الاجتماع الثاني لفريق الاتصال الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالدفاع عن قضية فلسطين والقدس الشريف.

وتم اعتماد التوصياتِ المنبثقة عن هذا الاجتماع في الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، المعقود في نيويورك في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وشملت الدعوةَ إلى عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة بشأن فلسطين والقدس الشريف.

وبما أن ملك المغرب محمد السادس هو رئيس لجنة القدس، فالمغرب عضو، إلى جانب فلسطين والأردن ومصر والأمين العام لجامعة الدول العربية، في الفريق الوزاري العربي الذي تم اختياره وتكليفه بالتحرك على الصعيد الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة.

وشارك المغرب في الاجتماعات الخمسة لهذا الفريق الوزاري العربي، التي حضر اثنين منها وزير خارجية فرنسا. وعُقد آخر اجتماع في ٩ آذار/مارس ٢٠١٦ في القاهرة لمناقشة سبل ضمان نجاح المبادرة الفرنسية الرامية إلى إنقاذ حل الدولتين، وإنشاء إطار جديد لدعم مفاوضات صادقة ومجدية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعقد مؤتمر دولي بشأن فلسطين

والقدس لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ وجعل القدس الشريف عاصمة لها.

ودُعي المغرب، الذي يترأس ملكه لجنةَ القدس، إلى المشاركة في الاجتماع الموسع للمجموعة الرباعية بشأن جهود إحلال السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مع ١٦ دولة أخرى – الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وإسبانيا، والبرتغال، والسويد، والنرويج، وكرواتيا، والأردن، ومصر، والمملكة العربية السعودية – إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي.

وفي ذلك الاجتماع، أشادت بمشاركة المغرب، رئيس لجنة القدس، الدولُ والمنظمات المشاركة، التي تشكل الجهات ذات المصلحة أو ''فريق الدعم الدولي''، الذي تعول عليه فرنسا من أجل دعم وتعزيز المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في إطار مبادرتها الرامية إلى إحياء عملية السلام بناء على حل الدولتين ومن خلال عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض قبل نهاية عام ٢٠١٦.

وعملا بنهج يجمع بين التعبئة السياسية والدبلوماسية على جميع المستويات والعمل الميداني الملموس والهادف من أجل مواجهة السياسة الإسرائيلية المتمثلة في تغيير الحقائق على الأرض وفرض الأمر الواقع، وإدراكا من وكالة بيت مال القدس الشريف لهشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للقدس، وبغية دعم صمود المقدسيين، اتبعت الوكالة استراتيجية عمل شاملة. وتنفَّذ هذه الاستراتيجية على مراحل من خلال برامج عمل تم التخطيط لها بعناية. وأحدث هذه البرامج هو برنامج العمل الخماسي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، بميزانية قدرها ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، الذي اعتمدته لجنة القدس في دورتها العشرين المعقودة في مراكش يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تحت رئاسة الملك محمد السادس، رئيس اللجنة.

ويشمل هذا البرنامج مشاريع لتمكين المقدسيين من بناء القدرات واكتساب المهارات اللازمة لتحسين معيشتهم والحفاظ على كرامتهم حتى يتمكنوا من البقاء في مدينتهم والمساهمة في حماية المسجد الأقصى وسائر المواقع المقدسة في نفس الوقت والحفاظ على التراث الثقافي والديني والحضاري والأثري للمدينة فضلا عن التعريف بتاريخها والسمات الخاصة لوضعها القانوني كما هو محدد في القرارات الدولية.

وعلى غرار البرامج السابقة، تم إعداد البرنامج الخماسي استنادا إلى رؤية واقعية مبنية على التجربة والممارسة الطويلتين في الميدان من حيث الاستخدام الرشيد للدعم ومع الأخذ في الاعتبار الإنجازات التي يمكن أن تحقَّق في الميدان لفائدة الفلسطينيين.

وتمول المملكة المغربية أكثر من ٨٥ في المائة من الميزانية، التي تسمح للوكالة بالاستمرار في الوجود وتنفيذ مشاريعها، ليست لأنها مغربية، بل لأن الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، والشعب المغربي ككل ملتزمان، وسيظلان ملتزمين بالعمل في الميدان لصالح المقدسيين والفلسطينيين بصفة عامة.

والباب مفتوح أمام جميع الراغبين في الاستفادة من التجربة الميدانية الغنية لوكالة بيت مال القدس الشريف، وقاعدة البيانات التي أنشأتها، والاحتياجات التي قيمتها، والمصداقية التي اكتسبتها لدى المقدسيين وغيرهم. والوكالة ملك للجميع، وينبغي لجميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من منظور المسؤولية الجماعية، أن تدعمها وتستخدمها لخدمة مدينة القدس وسكانها وجميع المسلمين الذين لأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين مكانة خاصة في قلوبهم.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية، منذ بداية عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، صيغة منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. وهذا هو السبيل الأمثل لبلوغ هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتيح للشعب الفلسطيني إعمال حقه الشرعي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ولذلك، أيدت فنزويلا تأييدا غير مشروط موقف فلسطين في المفاوضات، أي إيجاد حل سياسي متفاوض بشأنه يعترَف فيه بالبلدين معا داخل حدود واضحة ومحددة وآمنة؛ وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن جنوب لبنان ومن مرتفعات الجولان في سورية؛ وجعل القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، وفقا لأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، مثل قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وتحقيقا لهذه الغاية، ما فتئت فنزويلا تدعو إلى استئناف الجهود الرامية إلى إجراء المفاوضات باعتبارها الآلية الوحيدة الممكنة لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وأعربت مرارا عن هذا الموقف في المحافل الدولية الرئيسية، مثل الأمم المتحدة، وحركة بلدان عدم الانحياز، وغيرهما من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف.

وبالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية، فعاصمة فلسطين هي القدس الشرقية، التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧. وهذا الاعتراف جزء لا يتجزأ من حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، التي يجب أن تمارَس بالكامل.

وللقدس أيضا أهمية تاريخية وثقافية ودينية خاصة جدا. ولذلك ففنزويلا تدعو إلى احترام الوضع التاريخي القائم للأماكن المقدسة بمدينة القدس، بما في ذلك الحرم الشريف، على صعيد القول والفعل، وتحث جميع الأطراف على العمل فورا وبروح من التعاون لنزع فتيل التوتر ووقف جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والعنف في الأماكن المقدسة بالمدينة. وترى فنزويلا أيضا أن دولة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، يجب أن تتوقف وتمتنع عن القيام من جانب واحد بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف، لأن أعمالها غير قانونية، ولاغية، وباطلة وليست لها أي صلاحية على الإطلاق.

ولدعم هذه النداءات، دعت فنزويلا دائما إلى إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل الدولتين، مع جعل القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية معترف بها ومقبولة باعتبارها دولة عضوا في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ما فتئت فنزويلا تعرب عن تأييدها لجهود المجموعة الرباعية وخطط السلام الحالية، واعتبرت أن مبادراتٍ مثل الاقتراح الفرنسي بعقد مؤتمر دولي يكون أساسا لاستئناف عملية السلام بناءةٌ وتستحق الدعم.

وجدير بالذكر أنه خلال رئاسة جمهورية فنزويلا البوليفارية لمجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٦، أيدت عقد جلسات بشأن جوانب مختلفة من القضية الفلسطينية، مُدينةً المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وعمليات مصادرة الأراضي في الأراضي المحتلة، وكذلك الحالة الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال. وفي أعقاب رئاستها للمجلس، منحت فنزويلا دعمها للمقترحات المتعلقة بهذه المسألة، ومنها الاستعداد لدعم المبادرات الرامية إلى حماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة والخيارات الممكنة لإنشاء نظام للحماية. وبالمثل، تشارك فنزويلا أيضا بنشاط في اجتماعات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (التي هي دولة عضو فيها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) وفي الآونة الأخيرة، في المؤتمر الدولي بشأن الخطة لعام ٢٠٣٠ وفلسطين.

ووجهت جمهورية فنزويلا البوليفارية نداءات متكررة ومنتظمة إلى حكومة دولة إسرائيل لاستئناف محادثات السلام مع الجمهورية العربية السورية من أجل انسحابها

باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال من أراضي الجولان السوري، التي احتلتها بصورة غير قانونية لما يقرب من ٥٠ عاما.

وتم القيام بهذه النداءات دعما لحقوق سورية السيادية على الجولان السوري المحتل بالاستناد إلى مقاصد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة الإطار المرجعي لمبادرة السلام العربية، وعملية مدريد للسلام وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ووفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٦٧ (١٩٨٠)، و ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى بيانات فنزويلا الوطنية المدلى بها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والأجهزة المختلفة للمنظومة الدولية، فهي تؤيد أيضا البيانات التي تصدر عن حركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذه المسألة الحساسة، وفي مختلف المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف.

وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية التشديد على قلقها إزاء انعدام الالتزام والإرادة السياسية من جانب حكومة دولة إسرائيل لإنهاء العنف المتصاعد في الجولان السوري المحتل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتجاهلها المستمر للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ولهذه الحالة التي طال أمدها في الجولان السوري المحتل عواقب وخيمة جدا. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية وإلحاق الضرر بها والقيام بالأنشطة التي تضر بالهياكل الأساسية للخدمات والبيئة، وبالتالي تهدد نوعية التربة، وحياة النباتات والحيوانات، مما يؤثر تأثيرا خطيرا على حياة السكان والنظام الإيكولوجي في المنطقة. وفي هذا الصدد، تأمل فنزويلا في أنه عندما ستستأنَف محادثات السلام بين الأطراف المعنية، ستعالَج هذه المسائل كي يمكن حلها بطريقة عادلة لجميع المتضررين.

وإضافة إلى هذه الحالة التي طال أمدها، تلاحظ فنزويلا أن النزاع المسلح الداخلي الذي تشهده سورية لمدة خمس سنوات ونصف يحدث أثرا سلبيا على الاستئناف الضروري للجهود الرامية إلى استئناف محادثات السلام بين دولة إسرائيل والجمهورية العربية السورية، في وقت ما فتئت فيه حكومة الرئيس بشار الأسد تبذل كل جهد ممكن لمكافحة أنشطة المعارضة المسلحة والجماعات الإرهابية التي تسعى إلى الإطاحة بها. وقد استغلت دولةُ إسرائيل، السلطةُ القائمة بالاحتلال، هذا الوضع لتأخير استئناف محادثات السلام.